


باسم جلالة الملك وطبقا للقانون.

نحن رشيدة أحندار نيابة عن رئيس المحكمة الابتدائية بالرباط، بصفتنا قاضيا
للمستعجلات، وبمساعدة سعاد الخفيف كاتبة الضبط،
أصدرنا بتاريخ يومه 2020/03/11 الأمر الآتي نصه:

بين: 

عنوانها: 

ينوب عنها: 

بالرباط

المحكمة الابتدائية

بالرباط

القضاء المستعجل

ملف رقم: 2020/1101/223

275

أمر عدد:

تاريخ صدوره: 2020/03/11

بصفته طالبا من جهة.

وبين:-  يونس

عنوانه: الفن الثاني  السلعة الكعبة الرضائي

بصفته مطلوبا من جهة أخرى.

مضمن قرار محكمة
الاستئناف أو المجلس الأعلى

الرسوم القضائية

أديت بتاريخ:-----

موافق:-----

رقم الوصل:-----

المبلغ:-----درهم

الوقائع:

على المقال الاستعجالي الذي تقدمت به الطالبة بواسطة نائنها الى رئيس المحكمة بالرباط، المسجل والمؤدى عنه الرسوم القضائية بتاريخ 2020/02 تعرض فيه انها طليقة المطلوب وانها رزقت منه بثلاثة ابناء هم [REDACTED] و [REDACTED] و [REDACTED] وانها كانت تسافر دائما خلال العشرة زوجية رفقة ابنائها خلال عطلة المدرسية الى فرنسا، وانها تشتغل كطبيبة اسنان بعيادتها الخاصة كما تتوفر على عقار في ملكيتها ، وانها لما طلبت من طليقتها السفر رفقة ابنائها رفض ذلك ملتزمة لأجله الاذن لها بالسفر رفقتهم خارج ارض الوطن وذلك خلال العطلة الربيعية عن المدة الممتدة من 2020/04/17 الى 2020/5/4، مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل.

وبناء على إدراج القضية بجلسة 2020/03//04 حضر الاستاذ [REDACTED] عن [REDACTED] وتخلف المطلوب في الدعوى رغم التوصل مما تقرر معه اعتبار القضية جاهزة وتم حجزها للتأمل والنطق بالحكم لجلسة 2020/03/11.

وبعد التأمل طبقا للقانون

في الشكل:

حيث إن الدعوى في قدمت مستوفية لجميع شروطها الشكلية المتطلبة قانونا، مما يتعين معه التصريح بقبولها.

في الموضوع:

حيث إن الطلب يروم الاذن للطالبة [REDACTED] بالسفر العرضي خارج ارض الوطن معية ابنائها [REDACTED]

وذلك خلال العطلة الربيعية الممتدة من 2020/04/17 الى 2020/5/4 ، مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وتحميل المطلوب صائر الدعوى.

وحيث تخلف المطلوب في الدعوى رغم التوصل بصفة شخصية.

وحيث انه ولئن كان يحق للحاضنة وعملا بمقتضيات المادة 179 من مدونة الاسرة اللجوء لرئيس المحكمة بصفته قاضيا للمستعجلات من أجل الاذن لها بالسفر العرضي بمحضورها خارج التراب الوطني عند امتناع نائبه الشرعي، الا ان مناط كل ذلك هو مراعاة المصلحة الفضلى للمحزون التي اوكل للقضاء مسؤولية حمايتها والحرص على ضمانها.

وحيث انه ومن هذا المنطلق، فان مؤسسة القضاء الاستعجالي باعتبار مفاضلتها بين المصالح، وباعتبار دورها الايجابي في مقارنة الواقع بالقانون، واستنادا لعدم وجود ما يمنع تدخلها في هذا النوع من القضايا استنادا لكونها جهة اوكل لها المشرع بدورها مسؤولية حماية وتكريس حقوق المحزون، فإن لها في حال وجود ضرر محقق قد يؤثر سلبا على حياة المحزون الآنية او المستقبلية التدخل - بحكم وظيفتها التي تتسم نوع من المرونة وبحكم سلطتها التقديرية الواسعة - لاتخاذ اي اجراء يروم حماية الحقوق الاساسية للطفل المكفولة له إن بموجب دستور لملكة وقوانينها او بموجب المواثيق الدولية.

وحيث إنه بإسباب ما ذكر على الوضع الراهن للعالم الذي يشهد تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19" بالعديد من دول المعمور، وباعتبار الحق الحياة والحق في الصحة من الحقوق الاساسية لأي طفل، وخشية ما قد ينجم عن الاذن بالسماح للمحزون بالسفر في الظروف الحالية من

بقدر ما قد يضر بصحته وحياته وينعكس سلبا على وضعيته وعلى حقه الاصل في التمتع بكافة حقوقه بشكل عادي من غير محفاظا على

وحيث إنه بإسبغ ما ذكر على الوضع الراهن للعالم الذي يشهد تفشي فيروس كورونا "كوفيد-19" بالعديد من دول المعمور، وباعتبار الحق الحياة والحق في الصحة من الحقوق الأساسية لأي طفل، وخشية ما قد ينجم عن الاذن بالسماح للمحضون بالسفر في الظروف الحالية من ر قد يهدد صحته وحياته وينعكس سلبا على وضعيته وعلى حقه الاصيل في التمتع بكافة حقوقه بشكل عادي وسليم، وحفاظا على نهج الهادئة والقارة للمحضون التي لم يتبين لنا من تصفح ظاهر وثائق الملف قيام حالة الاستعجال القصوى التي تقتضي سفره للخارج على السرعة للعلاج مثلا او غيره من حالات الضرورة التي ينجم عن عدم السفر به للخارج الحاق ضرر فادح بحياته او صحته او دراسته ...

حيث إنه ووعيا من مؤسسة قاضي المستعجلات بدورها في الاطلاع بحماية حقوق الطفل عامة و"المحضون" خاصة، واستحضارا منها حجة الفضلى لهذا الاخير، وتأسيسا على ما نصت عليه قوانين المملكة في هذا الاطار، وكذا المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق ادية والاجتماعية والثقافية الذي صادق عليه المغرب بتاريخ 1979/5/3 التي نصت على انه "1- تقر الدول الاطراف في هذا العهد بحق ان في التمتع باعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه. 2- تشمل التدابير التي على الدول الاطراف في هذا العهد

من الممارسة الكاملة لهذا الحق ، تلك التدابير اللازمة من أجل : أ -، ب -، ج - الوقاية من الأمراض الوبائية والمستوطنة
مخيفة والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها"، وايضا الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل المعتمدة من طرف
الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1989/11/20 المصادق عليها من طرف المغرب بتاريخ 1993/06/21 والتي نصت على انه " في جميع الاجراءات
التي تتعلق بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة او الخاصة، او المحاكم او السلطات الادارية او الهيئات التشريعية،
يولى الاعتبار الاول لمصالح الطفل الفضلى"، وانه حرصا على مواجهة الوضع الاستثنائي المتعلق بحظر تفشي فيروس كورونا ، وإعمالا للاجراءات
الاحترازية والوقائية للحد من انتشاره ، ولكون منح الاذن بالسفر من عدمه يدور مع مصلحة المحضون وجودا وعدما ، وباعتبار الاذن له بالسفر
في ظل الظروف الحالية فيه اهدار لتلك المصلحة التي تبقى هي الاولى بالحماية، فانه ولمجمل ما ذكر يكون طلب الاذن للحاضنة في الوقت الراهن
بالسفر بمحضونها خارج ارض الوطن على ضوء ما فصل غير مبرر يكون مآله الرفض.
وحيث يتعين حفظ البت في الصائر.

لهذه الأسباب:

لهذه الأسباب:

اذ ننت علنيا، ابتدائيا، وحضوريا للطالبة وبمثابة حضوري للمطلوب:

في الشكل: بقبول الطلب

في الموضوع: برفض الطلب وحفظ البت في الصائر.

كاتب الضبط



قاضي الامور المستعجلة

